دور الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنوك الاسلامية العاملة في الجزائر

The role of banking governance in improving the financial performance of Islamic banks operating in Algeria

فاطمة براهيم[1] ، طالبة دكتوراه، جامعة أحمد درارية أدرار، الجزائر.
fatibra03@gmail.com
عياد صالح ، أستاذ محاضر، جامعة أحمد درارية أدرار، الجزائر.
sal.ayad@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الاستلام: 2022/11/16 ؛ تاريخ القبول: 2022/11/29

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنوك الاسلامية العاملة في الجزائر، ومن أجل الوصول إلى الهدف استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التجريبي في الدراسة الميدانية؛ بالاعتماد على الاستبانة لجمع البيانات ثم بناء نموذج قياسي يحدد أثر الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي،

ومن أهم النتائج المتوصل إليها وجود تأثير لكل من مجلس الادارة والمراقبة والتدقيق على الأداء المالي لبنك البركة والسلام ، وتوصلنا أيضا إلى عدم وجود تأثير لكل من الافصاح والشفافية والمعاملة المتساوية للمساهمين وكذا دور أصحاب المصالح على الأداء المالي للبنوك المعنية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة المصرفية، البنوك الاسلامية، مجلس الادارة، الأداء المالي، الافصاح

تصنيف JEL: G21, G30, P17

Abstract:

This study aimed to clarify the role of banking governance in improving the financial performance of Islamic banks operating in Algeria. due to reach this goal ,we used the descriptive analytical approach and the empirical approach in the field study; with focusing on the questionnaire to collect data and then building a standard model that determines the impact of banking governance in improving financial performance.

Board of directors and Control and Auditing impact on Al Baraka w Salam Bank. Another result is the absence of the impact of disclosure, transparency and equal treatment for/ of shareholders .As well as the role of stakeholders on the financial performance of the banks that are concerned

[1] فاطمة براهيم: fatibra03@gmail.com

Key words : banking governance, Islamic banks, board of directors, financial performance, disclosure
JEL Classification: G21 ،G30,P17

1. مقدمة:

لقد حظي مصطلح الحوكمة باهتمام كبير من قبل مجتمع الأعمال والمؤسسات المالية الدولية، وهذا بعد ما شهده العالم من أزمات مالية متتالية، بدأ بالأزمة المالية الآسيوية سنة 1997 مرورا بفضيحة شركة انرو سنة 2003 لتليها أزمة الرهن العقاري سنة 2008، كل هذه الأحداث أبرزت أهمية الحوكمة كحل أمثل للوقاية من الأزمات.

ويكتسي تطبيق الحوكمة في البنوك أهمية أكبر مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا راجع لتعقيد وتداخل العمل المصرفي، وتعد الحوكمة نظام متكامل للرقابة ومؤشر للأداء وهذا لقيامها على معايير ومبادئ يمكن بواسطتها الكشف عن الفساد والتلاعب الذي يسود البنوك وكذا الرقابة على الأداء وترشيد اتخاذ القرارات

وتحظى الحوكمة في البنوك الاسلامية باهتمام متنامي نظرا للانتشار الواسع الذي شهده هذه الأخيرة في الساحة المالية ومالها من دور فعال في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولما لها من عمليات مصرفية معقدة تختلف شكلا ومضمونا عن العمليات المصرفية التقليدية، ويؤدي التطبيق السليم للحوكمة في هذه البنوك بالإضافة إلى طابعها الخاص إلى تحسين الأداء المالي لها وضمان استمراريتها.

إشكالية الدراسة:

تتميز البنوك الاسلامية عن البنوك التقليدية بالتزامها لمبادئ الشريعة الاسلامية في معاملاتها وأنشطتها، ومن أجل إثبات قدرتها على المنافسة والبقاء وتحسين مستويات أداءها تسعى إلى تطبيق مبادئ الحوكمة تطبيقا جيدا وسليما، والجزائر كغيرها من الدول العربية والإسلامية سنت قوانين لأجل ذلك

ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية: **ما دور الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنوك الاسلامية العاملة في الدول الجزائر ؟**

الأسئلة الفرعية:

- ما الحوكمة المصرفية؟
- ماذا نعني بالأداء المالي للبنوك؟ وكيف هو في البنوك الاسلامية الجزائرية؟
- كيف تسهم الحوكمة في تحسين أداء البنوك الاسلامية الجزائرية؟

هدف الدراسة: لهذه الدراسة عدة أهداف وهذا لما للموضوع من أهمية، فنهدف من خلاله إلى إبراز معنى الحوكمة بصفة عامة والحوكمة المصرفية بوجه خاص، كما نصبو إلى التعرف على الحوكمة في البنوك الاسلامية خاصة العاملة في الجزائر وكيف تؤثر على الأداء فيها.

المنهج المتبع: اعتمدنا في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي، أما فيما يخص الجانب التطبيقي من الدراسة تم الاعتماد على المنهج التجريبي؛ جمع البيانات اللازمة بالاعتماد على الاستبانة، ليتم بعد ذلك محاولة بناء نموذج قياسي يحدد أثر الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي.

2. التعريف بمتغيرات الدراسة

سنتناول في هذا المحور تعريف متغيرات الدراسة المتمثلة في الحوكمة المصرفية، الحوكمة المصرفية في البنوك الاسلامية، الأداء المالي في البنوك، وكذا التعرف على دور بعض مبادئ الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للمصارف الاسلامية.

1.2 تعريف الحوكمة المصرفية:

فقد عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية **(Supervision, 2010, p. 5)** على أنها" الطريقة التي تدار بها أعمال وشؤون البنك من قبل مجلس إدارته والادارة العليا، بما في ذلك كيفية قيامه بوضع استراتيجية البنك وأهدافه وتحديد احتمال تعرضه للخطر، إنجاز عملياته اليومية، مع حماية مصالح المودعين وتلبية التزامات المساهمين، ومواءمة أنشطة البنك مع التوقعات و الامتثال للقوانين واللوائح المعمول بها".

2.2 تعريف الحوكمة المصرفية في البنوك الاسلامية:

عرفت أيضا أنها" تنظيمات وتطبيقات وممارسات سليمة تطبقها المصارف الإسلامية لتحقيق المعاملة العادلة لحملة الأسهم والعاملين في المصارف الإسلامية لإثبات حقوقهم والتأكد من كفاءة تطبيق الإجراءات التشغيلية بمعزل عن المصالح الشخصية، وبالتالي يتم توجيه الأموال إلى الاستخدام الأمثل لها، منعا لأي من حالات الفساد التي قد تكون مرتبطة بذلك، واعتماد كل من معايير الإفصاح والشفافية ومعايير المحاسبة" (محمد، 2006، صفحة 282)، والحوكمة في البنوك الاسلامية تتميز بخصائص عدة نذكر منها (بورقبة و غربي، 2014، صفحة 115):

- المصارف الإسلامية ملزمة في تطبيقها للحوكمة بمراعاة أكبر لمصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية القائمة على مبدأ المضاربة أي درجة عالية من المخاطرة مقارنة بأصحاب الحسابات لأجل في المصارف التقليدية التي تقل مخاطرتهم لثبات فوائدهم؛

- وجود حوكمة ثنائية ناتجة عن وجود مجلسين مختلفين هما: مجلس الإدارة بهدف متابعة الجانب الإداري للمصرف، وهيئة الرقابة الشرعية بهدف مراقبة مدى توافق العمليات المصرفية مع الشريعة الإسلامية؛
- وجود هدفين مختلفين في المصرف ذاته يمكن أن يزيد من حدة تعارض المصالح، وبطبيعة الحال قد يولد ذلك بعض الصعوبات في نشاط البنك الاسلامي.

3.2 تعريف الأداء المالي في البنوك

تعددت التعاريف واختلفت حسب وجهة النظر لكل باحث أو الزاوية التي درس منها،فالأداء المالي يمثل المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يرتكز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر عن أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، وساهم في إتاحة الموارد وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي يساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم (الخطيب، 2010، صفحة 45) ، ويعرفه (دادان و حفصي، 2014، صفحة 36) بأنه "هو قدرة المؤسسة على توليد ايرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، وتحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافأة عوامل الانتاج".

أما مفهوم الأداء المالي في البنوك فيعرفه (الشهداني، 2011، صفحة 44) بأنه" عبارة عن كيفية توظيف البنك لموارده المتاحة (ودائع...) وفق معايير محددة وبطريقة متوازنة من أجل تحقيق أهدافه القصيرة والطويلة الأمد بغية الاستمرار في مجال العمل المصرفي"، وعرف أيضا بأنه" قدرة المصارف على إدارة أموالها، والهادفة إلى تحقيق غايات متعددة سواءا كان على الصعيد أكان على صعيد المساهمة في تنمية اقتصاد البلد أو تحقيق الأرباح والنمو، وكذلك في تحديد المركز المالي والائتماني والاستثماري للمصرف وكفاءة الادارة وسياسات توظيف الأموال والقدرة على المواءمة بين أهداف المصرف بما يضمن تحقيق الكفاءة وبالتالي تجنب الخسائر وزيادة القدرة على المنافسة مع المصارف المحلية والأجنبية (النعيمي، 2017، صفحة 329).

3. أثر تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنوك الإسلامية

يبرز أثر تطبيق الحوكمة المصرفية في تحسين الأداء المالي للبنوك من خلال دور كل الأطراف ذات العلاقة والأجهزة الرقابية ومن خلال تفعيل آلية الإفصاح والشفافية في البنك.

ومن بين الآليات على سبيل المثال التي تساهم بشكل مباشر في تحسين الأداء المالي للبنوك مجلس الإدارة، الافصاح والشفافية و هيئة الرقابة الشرعية بالنسبة للبنوك الإسلامية

1.3دور مجلس الادارة في تحسين الأداء المالي للبنوك الاسلامية

يعرف مجلس الإدارة على أنه عبارة عن هيكل من الأشخاص يقومون بتوجيه إدارة الشركة والإشراف عليها، ويتكون من أعضاء من المساهمين يتم انتخابهم عن طريق التصويت، ومجلس الادارة في البنك له المسؤولية المطلقة على عمليات البنك وعن المتانة المالية له، وعليه يجب أن تكون لديه المعلومات اللحظية التي تمكنه من الحكم على أداء الادارة، وحتى يتمكن من تأدية دوره ويسهم في تحسين الأداء المالي للبنك يقوم بتشكيل لجان مختلفة كلجنة التدقيق والمراجعة، لجنة التعيينات، لجنة المكافآت، لجنة الحوكمة، لجنة المخاطر، وهذا :

- الإشراف على فعالية ممارسات حوكمة الشركة وإجراء التغييرات إذا لزم الأمر؛
- ضمان نزاهة القوائم المالية وغير المالية، واستعراض عمليات التداول مع الأطراف ذوي العلاقة؛
- تفعيل دور اللجان والوقوف على عملها ومراقبتها والقيام بتقييم ما تقدمه.

2.3 دور الافصاح والشفافية في تحسين الأداء المالي للبنوك الاسلامية

يعتبر الإفصاح والشفافية من أهم الركائز التي تقوم عليها الحوكمة وهذا لأهميته في المؤسسات بصفة عامة والبنك بصفة خاصة نظرا لدقة العمل البنكي، فالافصاح والشفافية يمكنان إدارة البنك من تحقيق التوازن المستهدف بين مصالح الادارة ومساهميها والأطراف الأخرى ذات المصلحة وهذا من خلال توفير المعلومات الدقيقة والشفافة لمساعدتهم في اتخاذ القرارات السليمة.

وللإفصاح والرقابة دور فعال في إحكام الرقابة على إدارة المؤسسات لمنعها من إساءة استعمال سلطتها وحثها على حماية حقوق المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح وتحسين أدائها وتنافسيتها وممارستها المحاسبية وتوفير الشفافية في التقارير المالية وهو ما يجنبها الوقوع في الغش والتلاعب.

فاتسام التقارير المالية للبنك بالشفافية ودقة في المعلومات ومصداقيتها والإفصاح عنها في الوقت المناسب واتاحتها للجميع يكسب المتعاملين بصفة عامة الثقة ويؤدي إلى جلب المزيد من المستثمرين للبنك ومنه زيادة رأس المال.

3.3 دور هيئة الرقابة الشرعية في تحسين الأداء المالي للبنوك الاسلامية

هيئة الرقابة الشرعية هي" هيئة مستقلة متخصصة تتولى دائما فحص وتحليل مختلف الأعمال والأنشطة في جميع مراحلها في ضوء الشريعة الإسلامية، وكذا التحقق من مدى تنفيذها الفتاوى والأحكام الشرعية وإيجاد البدائل والصيغ المشروعة المناسبة لما هو غير مشروع" (بوهروين و زعبيط، 2014، صفحة 244؛ بورقبة و غربي، 2014) ، وتتكون هذه الهيئة من أعضاء من ذوي الكفاءة العالية والخبرة الممتازة في الشريعة الإسلامية.

فدورها يتجلى في مراقبة مدى الالتزام بأحكام الشريعة والتطبيق السليم لها في العمليات البنكية، إسداء النصائح للعاملين في المصارف وتثقيفهم في مجال الفقه الاسلامي، إعانة البنك على حل الأزمات التي قد يتعرض لها.

4. الدراسة الميدانية

سنتناول في هذا الجانب الطرق المتبعة والأدوات المستخدمة في استخراج النتائج ثم نقوم بتحليل ومناقشة هذه النتائج.

1.4 مجتمع وعينة الدراسة:

يمثل "مجتمع الدراسة جميع مفردات الظاهرة قيد البحث، ويقصد به جميع أفراد أو وحدات أو مشاهدات موضوع الدراسة" **(Blankenship, 2009, p. 82)** ، أما العينة فهي "جزء من المجتمع المستهدف ويشترط أن تكون لها نفس خصائص هذا المجتمع"**(Groves, 2009, p. 70)** وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتمثل في كل الإطارات وأعضاء مجلس الإدارة ببنكي السلام والبركة الجزائريين ويتعلق الأمر في حالة الدراسة التي بين أيدينا (كل الإطارات العاملين بفروع ووكالات المؤسستين المصرفيتين سالفتي الذكر وأعضاء مجالس الإدارة بهما على مستوى التراب الوطني) ونظرا لعدم قدرة الباحثين على تحديد مجتمع الدراسة بشكل دقيق لغياب الإحصائيات وصعوبة التواصل مع كل مفردات المجتمع التي تضم الخصائص المستهدفة من خلال هذه الدراسة تم الاعتماد على طريقة المعاينة العشوائية والتي تعتبر أفضل طريقة للمعاينة لأنها تحافظ على الخصائص الاحصائية للمجتمع المستهدف، أين تم توزيع الاستبيان بطريقة عشوائية على ستون مفردة وذلك عن طريق المقابلة الشخصية أو باستخدام الوسائل الالكترونية كاستبيانات **GOOGLE** ووسائل التواصل الاجتماعي حيث تم استخدام فقط 58 استمارة من بينها (55 استمارة) صالحة للتحليل وذلك لعدم جدية المستجوبين في الإجابة عن الاستمارات الثلاث التي تم إلغاؤها، وبالتالي يصبح حجم العينة المعتمدة في هذه الدراسة **(N=55)** وهو عدد جد كافي لتطبيق الاختبارات القياسية و الاحصائية المعتمدة في هذه الدراسة.

2.4 نموذج ومتغيرات الدراسة

يتمثل المتغير التابع بهذه الدراسة في الأداء المالي للمؤسسات البنكية أما المتغير المستقل فهو يعبر عن المحور الأول من الاستبيان والذي يتضمن مجموعة من الأسئلة حول الحوكمة المصرفية وينقسم المتغير المستقل إلى خمسة أبعاد رئيسية يتناول كل بعد عنصر من عناصر الحوكمة، وبشكل عام يمكن عرض الشكل الفرضي الذي يلخص نموذج الدراسة على النحو التالي:

الشكل رقم (01): النموذج الفرضي للدراسة.

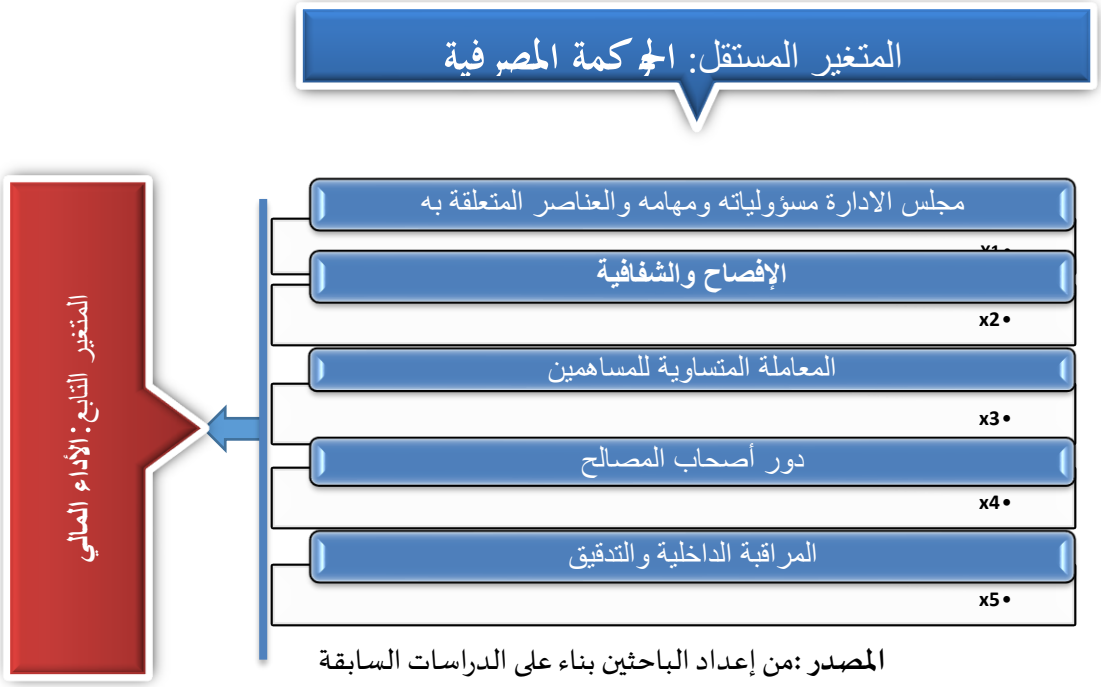

المصدر :من إعداد الباحثين بناء على الدراسات السابقة

3.4 طرق جمع البيانات

لتحقيق الأهداف المسطرة من خلال هذه الدراسة والمذكورة سلفا قمنا ببناء وتصميم استبانة بالاعتماد على ما جاء في الأدبيات التطبيقية السابقة والتي تناولت موضوع البحث الذي بين أيدينا بشكل كلي أو جزئي كدراسة (بورمة، 2017)، ودراسة ((سكور، 2016)) وبالإضافة الى استشارة ذوي الخبرة والاختصاص في هذا المجال في الحقلين المهني والأكاديمي وقد اشتمل الاستبيان على جزأين رئيسيين، يضم الجزء الأول الأسئلة المتعلقة بالبيانات الشخصية للمبحوثين (الجنس، السن، المهنة، المستوى التعليمي، الخبرة المهنية) أما الجزء الثاني فيحتوي على محورين أين يضم المحور الأول والخاص بالحوكمة المصرفية (الفقرة 1 - الفقرة 33) بخمسة ابعاد رئيسسة يضم كل بعد مجموعة من الفقرات المتقاربة من حيث العدد، في حين تم التركيز في المحور الثاني من خلال هذه الاستبيان على الأداء المالي للبنوك الاسلامية (الفقرات 34-41).

في نفس السياق فقد تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي لتحديد درجة موافقة مفردات العينة على كل فقرة من فقرات هذا الاستبيان بناء على تمركز الأوساط الحسابية لإجابات المبحوثين حول كل فقرة من فقرات الاستبيان في الفئات الخاصة بدرجات مقياس ليكارت الخماسي كما هو موضح في الجدول أدناه

الجدول رقم (1) يوضح قيم المتوسط المرجح والمستوى المرفق له

الإجابة	المتوسط المرجح	المستوى
غير موافق بشدة	1.7-1.00	منخفض جدا
غير موافق	2.59 -1.8	منخفض
محايد	3.59 -2.6	متوسط
موافق	4.19 -3.4	مرتفع
موافق بشدة	5 -4.2	مرتفع جدا

المصدر :من إعداد الباحثين بالاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي

4.4 الاتساق الداخلي والخارجي لأداة الدراسة:

بهدف التأكد من الصدق وثبات للإستبانة المعتمدة في هذه الدراسة البحثان إلى استعمال مقياسين رئيسيين،يتعلق الأول بالاتساق الظاهري للاستبانة من خلال الاستعانة بمجموعة من الخبراء الأكاديميين في مجل التخصص، أما الثاني فيرتكز على الاتساق الداخلي وصدق أداة الدراسة بالاعتماد على معامل (ألفا كرومباخ) وكانت النتائج الخاصة بهذا المعامل بالنسبة لكل بعد من أبعاد هذا الاستبيان ومحاوره والمعامل الكلي كما هي موضحة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): إحصائيات الموثوقية

المحاور والأبعاد	عدد العبارات	ronbach's Alpha	المحاور والأبعاد	عدد العبارات	ronbach's Alpha
معامل الثبات العام	41	0.859	البعد الثالث	7	0.797
المحور الأول	33	0.972	البعد الرابع	5	0.797
البعد الأول	9	0.802	البعد الخامس	4	0.816
البعد الثاني	8	0.846	المحور الثاني	8	0.739

المصدر: من إعداد الباحثين مخرجات برنامج**SPSS v 28**

بالرجوع إلى الجدول السابق يظهر أن قيمة المعامل الكلي الخاص بكل فقرات الاستبيان بلغ (0.859) وهو معامل جد مرتفعة لأنه يتجاوز القيمة المرجعية (0.6)، كما بلغ معامل الثبات لمحور الحوكمة المصرفية (0.972) ، وانحصرت معاملات الثبات لإبعاد المحور الأول بين (0.79-0.84)، بالنسبة لمعامل ثبات المحور الثاني فقد بلغ (0.739) الأمر الذي يدل على أن الاستبيان بجميع محاوره وأبعاده تتمتع بدرجة عالية من الثبات ويمكن الاعتماد على البيانات الأولية المصدقات بدرجة عالية من الموثوقية.

5.4 الأدوات الإحصائية المستخدمة والمقاييس المستخدمة:

قصد معالجة المعطيات المتحصل عليها عن طريق الاستبيان، تم استخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية وهي: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل ألفا كرونباخ، الانحدار الخطي المتعدد، التكرارات والنسب، كما تم إعطاء المقاييس للمتوسط الحسابي كالتالي:

1.5.4 وصف عينة الدراسة:

الجدول رقم(3) وصف عينة الدراسة

المنصب الوظيفي	النسبة	التكرار	السن	النسبة	التكرار
مدير البنك	3.6	2	أقل من 30	21.8	12
عضو مجلس الادارة	14.5	8	30إلى50	72.7	40
مدير تنفيذي	5.5	3	أكثر من 50	5.5	3
مدقق داخلي	5.5	3	**الجسن**		
رئيس مصلحة	32.7	18	ذكر	65.5	36
آخر	38.2	21	أنثى	34.5	19
المستوى العلمي			**الخبرة المهنية**		
دكتوراه	16.4	9	أقل من 10	56.4	31
ماجستير	38.2	21	10-20سنة	32.7	18
ماستر	41.8	23	أكثر من 20	10.9	6
آخر	3.2	2			

المصدر: من إعداد الباحثين وفق مخرجات **SPSS v 24**

من خلال الجدول (3) يظهر أن غالبية مفردات العينة من الذكور بنسبة (65.5%) والنسبة الباقية من مفردات العينة ممثلة بالاناث، كما يتبين من نفس الملحق أن الفئة الأكثر تمثيلا من حيث المهنة هي فئة الإطارات الأخرى الغير مذكورة في الخيارات وبنسبة بلغت (38.2%) في حين أن نسبة رؤساء المصالح بلغت (32.7%)، أما فيما يخص المؤهل العلمي للمبحوثين يظهر أن غالبية مفردات العينة متحصلين على شهادتي الماجستير والماستر وبنسب قدرت ب (38.2 – 41.8%) يلي ذلك الفئة المتحصلين على شهادة الدكتوراه وبنسبة (16%) ثم الحاصلين على شهادة أخرى بنسبة (3.6%) ما يعني أن البنوك محل الدراسة تعتمد في تسييرها على الكفاءات العالية.

فيما يتعلق بالخبرة فيظهر أن غالبية مفردات العينة ذوي خبرة تقل عن (10 سنة) بنسبة بلغت (56.4%) وهو أمر يدل على ان البنوك محل الدراسة ترتكز على الكفاءات الشابة بشكل خاص في خططها التوظيفية بما يخدم استراتيجيتها المسطرة، يلي ذلك الفئة الذين تتراوح خبرتهم بين (10و 20 سنة) بنسبة (32.7%) لتأتي الفئة التي تتجاوز خبرتهم (20 سنة) في المرتبة الاخيرة من حيث نسبة تمثيلهم لعينة الدراسة.

6.4 عرض النتائج ومناقشتها:

1.6.4 العرض والتحليل الاحصائي لإجابات المبحوثين اتجاه محاور و أبعاد الاستبيان:

الجدول رقم (4):الإحصاءات الوصفية لفقرات الحوكمة المصرفية

الأبعاد	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة	الترتيب	الاتجاه العام
البعد الأول: مجلس الإدارة مسؤولياته ومهامه والعناصر المتعلقة به	يتم تعيين أعضاء مجلس الادارة وفقا لخبراتهم المهنية وكفاءاتهم	0.76	3.84	76.73	4	مرتفع
	يجب أن تكزن لدى أعضاء مجلس الادارة مؤهلات علمية مختلفة ومتنوعة تمكنه من	0.84	3.93	78.55	3	مرتفع
	يسهر مجلس الادارة على سلامة التقارير المالية وتقديمها إلى	0.63	3.93	78.55	3	مرتفع
	يحرص أعضاء مجلس الادارة على توفير معلومات كافية وشفافة عن الأداء المالي للبنك	0.92	3.71	74.18	7	مرتفع

	يستطيع أعضاء مجلس الادارة بحرية الوصول للمعلومات الصحيحة والموثوقة في الوقت المناسب حتى يتمكنوا من أداء	0.91	3.75	74.91	6	مرتفع
	يقوم مجلس الادارة بتشكيل لجان تساعده على تسيير شؤون البنك بشكل سليم كلجنة الحوكمة، المراجعة والتدقيق،	0.76	3.78	75.64	5	مرتفع
	تحدد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الادارة وفقا للأنظمة والقوانين المعمول بها	0.61	4.18	83.64	1	مرتفع
	يلتزم مجلس الادارة بالتأكد من أن سياسة الأجور والمكافآت تتناسب والأهداف الاستراتيجية	1.06	3.40	68.00	8	مرتفع
	يسهر مجلس الادارة على حماية حقوق ومصالح المساهمين وأصحاب المصالح من خلال توجيه ورقابة المدراء التنفيذيين	0.72	3.96	79.27	2	مرتفع
المتوسط المرجح		0.80	3.83	76.61	الاتجاه	مرتفع
البعد الثاني: الإفصاح والشفافية	تقوم إدارة البنك بالافصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية	1.02	3.35	66.91	5	متوسط
	يلتزم مجلس الادارة بالافصاح عن ملكية الأسهم والاستثمارات لجميع المساهمين بجميع فئات	1.12	2.98	59.63	8	متوسط
	يتم الافصاح عن هيكل ومؤهلات أعضاء مجلس الادارة والمديرين ومختلف اللجان وعن هيكل الأجور والحوافز لأعضاء مجلس	1.11	3.18	63.64	7	متوسط
	يقوم البنك بالإفصاح عن كافة المعلومات الهامة بالقدر الكافي وبدون استثناء عن مختلف	1.10	3.40	68.00	4	مرتفع

	تلتزم إدارة البنك بإيصال المعلومات الكافية والمتعلقة بالأداء المالي للبنك لجميع	0.78	3.65	73.09	2	مرتفع
	ينشئ البنك موقعا إلكترونيا يقوم من خلال ه بنشر التقارير الدورية والسنوية له وتحديثها	1.14	3.64	72.73	3	مرتفع
	يقوم البنك بالافصاح عن مختلف المخاطر وعناصرها التي	1.02	3.33	66.55	6	متوسط
	يلتزم البنك بتدقيق سنوي من قبل مدقق حسابات خارجي للتأكد من صحة وسلامة القوائم	0.87	3.87	77.41	1	مرتفع
المتوسط المرجح		1.02	3.42	68.49	الاتجاه	مرتفع
البعد الثالث: المعاملة المتساوية للمساهمين	يتعامل البنك مع جميع المساهمين معاملة متكافئة ولا يتم التمييز بينهم ويحمي صغار	0.95	3.27	65.45	6	متوسط
	يطلع المساهمون على جميع العمليات المؤثرة على الأداء المالي	1.00	3.33	66.55	4	متوسط
	يحق للمساهمين الحصول على تعويضات مقابل حقوقهم	0.94	3.45	69.09	3	مرتفع
	يشارك جميع المساهمين في الرقابة الفعالة على الأداء بالبنك	0.84	3.33	66.55	5	متوسط
	توجد سهولة في نقل وتحويل ملكية الاستثمارات قصيرة الأجل	0.91	3.38	67.64	4	متوسط
	يحصل ذوي العلاقة على المعلومات المتعلقة بالأداء المالي بالبنك بصفة دورية ومنتظمة	0.79	3.55	70.91	2	مرتفع
	يحق للمساهمين جميعا الحصول على أرباح تتناسب ونسب مساهمة كل منهم.	0.85	3.80	76.00	1	مرتفع
المتوسط المرجح		0.91	3.44	68.83	الاتجاه العام	مرتفع

البعد الرابع: دور أصحاب المصالح	يضع البنك قنوات اتصال مرنة بين أصحاب المصالح ومجلس	0.68	3.85	77.09	2	مرتفع
	يسهر البنك على توصيل المعلومات المطلوبة لأصحاب	0.69	3.78	75.64	3	مرتفع
	يشارك مجلس إدارة البنك جميع العاملين في البنك في آليات	0.98	3.56	71.27	4	مرتفع
	يحرص البنك على حماية حقوق أصحاب المصالح وفق القانون	0.69	4.07	81.45	1	مرتفع
	يحق لأصحاب المصالح الاتصال بمجلس الادارة للإبلاغ عن الممارسات غير القانونية وغير	0.89	3.85	77.09	2	مرتفع
المتوسط المرجح		0.78	3.83	76.51	الاتجاه	مرتفع
البعد الخامس: المراقبة الداخلية والتدقيق	يقوم البنك بتغيير المدقق الخارجي كلما احتاج الأمر ذلك	0.74	3.84	76.73	3	مرتفع
	يتحمل المدققون الخارجيون المسؤولية التامة عن التقارير المالية التي قاموا بتدقيقها وهم	0.91	3.75	74.91	4	مرتفع
	تقوم لجنة التدقيق الداخلية بالكشف الأخطاء الواردة في التقارير المالية بالبنك	0.76	3.89	77.82	2	مرتفع
	يتم توثيق اجراءات التدقيق بشكل منتظم	0.72	3.96	79.27	1	مرتفع
المتوسط المرجح		0.78	3.86	77.18	الاتجاه	مرتفع
المتوسط العام		0.87	3.65	73.06	الاتجاه	مرتفع

المصدر: من اعداد الباحثين مخرجات برنامج**SPSS v 28**

بالنظر إلى الجدول رقم (4) فقد احتل البعدين بالبعدين الأول والرابع اللذان يتعلقان بـ: ('مجلس الإدارة مسؤولياته ومهامه والعناصر المتعلقة به' ؛ 'دور أصحاب المصالح') بمتوسطات حسابية (3.84) وهي بدرجة مرتفعة وبانحراف معياري للبعدين على الترتيب (0.80؛ 0.78) وهو أقل تماما من الواحد وبالتالي عدم وجود تشتت في اجابات المبحوثين تجاه فقرات الأبعاد ونسبة موافقة المبحوثين على البعدين بلغت (76.61%) وهي نسبة مرتفعة أيضا الأمر الذي يدل على

اجماع المبحوثين بالموافقة على عبارات البعد الأول والرابع والخاصين بمجلس الإدارة ودور أصحاب المصالح.

واحتلت الفقرة رقم (3) من حيث درجة الموافقة في البعد الأول (تحدد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة وفقا للأنظمة والقوانين المعمول بها) وذلك بمتوسط حسابي (4.18) وانحراف معياري (0.61) أي غياب التشتت أيضا في إجابات المبحوثين تجاه هذه الفقرة وبنسبة موافقة قدرت ب (83.75%) وذلك ان تحديد مهام أعضاء مجلس الإدارة سواء تعلق الامر بالجانب التنفيذي او الرقابي أو الشرعي يتحدد بناء على الأنظمة والقوانين سارية المفعول في الدولة، في حين أن الفقرة رقم (4) احتلت المرتبة الأخيرة في البعد الأول بوسط (يلتزم مجلس الادارة بالتأكد من أن سياسة الأجور والمكافآت تتناسب والأهداف الاستراتيجية للبنك في الأجل الطويل) بمتوسط حسابي (3.4) وانحراف معياري (1.06) بدرجة متوسطة وبوجود تشتت ملحوظ في اجابات المبحوثين حول هذه الفقرة وبدرجة موافقة قدرت ب (64%)يعني هذا أنه رغم وجود تشتت حول هذه الفقرة إلى أن المبحوثين موافقين على مدى تطبيق البنك لهذه الفقرة.

فيما يخص البعد الرابع فقد احتلت الفقرة رقم (3) (' يحرص البنك على حماية حقوق أصحاب المصالح وفق القانون') المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (4.07) بدرجة مرتفعة وانحراف معياري (0.69) بدرجة موافقة بلغت (81.45%) الامر الذي يدل مدى حرص البنك على حماية هذه الفئة كونها حلقة هامة في العمل المصرفي ، فيحين احتلت الفقرة (3) المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (3.56) بانحراف معياري (0.98) ودرجة موافقة قدرت بي (71.27%).

من جهة أخرى فقد سجلت أدنى درجة موافقة من بين أبعاد المحور الأول في البعد الثالث (الإفصاح والشفافية) بمتوسط حسابي بلغ (3.42) بدرجة مرتفعة أيضا وانحراف معيار اكبر من الواحد (1.02) أي وجود نوع من التشتت في توجهات مفردات العينة نحو فقرات هذا البعد، كما بلغت درجة الموافقة على البعد الثالث (68.49%) وبشكل عام يمكن القول أن هناء تجسيد لهذا البعد في البنوك محل الدراسة.

أما بالنسبة للمحور الثاني (الأداء المالي)) فقد بلغ الوسط الحسابي قيمة (3.88) بدرجة مرتفعة جدا وانحراف معياري قدر بـ: (0.75) وهو أيضا أقل من الواحد وبالتالي غياب التشتت في اجابات المبحوثين تجاه فقرات هذا المحور ونسبة موافقة المبحوثين على فقرات هذا المحور بلغت (77.64%)، الأمر الذي يدل على إتفاق بين المبحوثين على فقرات هذا المحور ؛ وقد احتلت الفقرة رقم (4) المرتبة الأولى (يسهر البنك على الحفاظ على سيولته ومركزه المالي) بمتوسط حسابي

(4.20) وانحراف معياري (0.68) وبنسبة موافقة بلغت (85%) دلالة على يسهر على سلامة مركزه المالي ويعمل على توفي السيولة فيه لمواجهة الطلب.

أما المرتبة الأخيرة في الترتيب من حيث درجة الموافقة فقد كانت في العبارة رقم (5) (يقوم البنك بتخصيص مكافآت تحفيزية لكل من يساهم في رفع مردوديته) بمتوسط حسابي (3.38) وبدرجة مرتفعة وبانحراف معياري (1.05) بنسبة موافقة حول هذه الفقرة قدرت ب (67.64%) رغم احتلال هذه الفقرة للمرتبة الأخيرة إلا أنه هناك موافقة على تخصيص البنك لمكافآت لمن يساهم في رفع مردودية البنك وهذا حسب الجدول التالي :

الجدول رقم (5): الإحصاءات الوصفية لفقرات الأداء المالي وكيفية تحسين

الأبعاد	العبارات	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة	الترتيب	الاتجاه العام
المحور الثاني: الأداء المالي وكيفية تحسينه	يعمل البنك على زيادة الأرباح بالاستخدام الأمثل للموارد	0.76	3.98	79.64	3	مرتفع
	يقوم البنك بإجراء دورات تكوينية لفائدة إطاراته بين الحين والأخر	0.70	4.13	82.55	2	مرتفع
	يعمل العمل كفريق واحد في البنك على زيادة وتطوير مؤشرات	0.80	3.80	76.00	5	مرتفع
	يسهر البنك على الحفاظ على سيولته ومركزه المالي	0.68	4.20	84.00	1	مرتفع
	يقوم البنك بتخصيص مكافآت تحفيزية لكل من يساهم في رفع	1.05	3.38	67.64	7	مرتفع
	يلتزم البنك بتوفير متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة مختلف	0.77	3.82	76.36	4	مرتفع
	يعد الأداء المالي أداة تحفيزية لاتخاذ القرارات الاستثمارية	0.64	3.76	75.27	6	مرتفع
	يسهم الالتزام بالتطبيق الجيد لقواعد الحوكمة في تحسين أداء البنك بضفة عامة وأدائه المالي	0.65	3.98	79.64	3	مرتفع
	المتوسط المرجح	0.75	3.88	77.64	الاتجاه العام	مرتفع

المصدر: من اعداد الباحثين مخرجات برنامج **SPSS v 28**

2.6.4 اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها:

سيتم اختبار الفرضية الرئيسية المطروحة من خلال هذه الدراسة بالاعتماد على تقدير نموذج قياسي يستهدف تحديد أثر الحوكمة المصرفية على المتغير التابع والخاص بتحسين الأداء المالي للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر بشكل مفرد؛ وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى (MCO) والتي تشترط مجموعة من الافتراضات التي يجب تحققها في بواقي التقدير نموذج الدراسة وعليه سيتم في المرحلة الأولى التحقق من الكفاءة الإحصائية للنموذج المقدر يتم على أساسها قبول أو تفنيد الفرضية الرئيسية المطروحة من خلال هذه الدراسة والتي تم تقسيمها الى مجموعة من الفرضيات الفرعية كما يلي:

"لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (α<0.05) لبعد مجلس الإدارة مسؤولياته ومهامه والعناصر المتعلقة في تحسين الأداء المالي بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر".

"لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (α<0.05) لبعد مالإفصاح والشفافية في تحسين الأداء المالي بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر".

"لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (α<0.05) لبعد المعاملة المتساوية للمساهمين في تحسين الأداء المالي بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر".

"لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (α<0.05) لبعد دور أصحاب المصالح في تحسين الأداء المالي بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر".

"لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى المعنوية (α<0.05) لبعد المراقبة الداخلية والتدقيق في تحسين الأداء المالي بالبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر".

3.6.4 التحليل الاحصائي للنماذج المقدر:

بالنظر للملحق رقم (1) يظهر أن معامل الارتباط الخطي بين أبعاد محور الحوكمة المصرفية كمتغيرات مستقلة والمتغير التابع بشكل عام هو 71% أي أن هناك ارتباط إيجابي وقوي بين هذه الابعاد والمتغير التابع (الأداء المالي للبنوك)، بالإضافة الى أن قيمة معامل التحديد (**r2=0.50**) أي أن القدرة التفسيرية لهذا النموذج منخفض جدا (50%) وهي نسبة مقبولة من الناحية الاحصائية على اعتبار أنها تساوي أو تفوق (50%) وهذا يدل بشكل أولي على أن أبعاد مبادئ الحوكمة المصرفية بشكل منفرد تؤثر بصورة معتبرة على متغير الأداء المالي للبنوك الاسلامية، في حين أن النسبة المتبقية (50%) فهي عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ولكنها مدرجة في هامش الخطأ،كما بلغت قيمة إحصائية فيشر الخاصة بتحليل التباين الأحادي (— **ANOVA**

($\mathbf{F_{STAT} = 10.17}$) وهي دالة من الناحية الاحصائية على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بهذه الإحصاءات بلغت (0.00) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، أي يمكن قبول الفرضية البديلة لهذا الاختبار والتي تنص على وجود علاقة خطية ذات دلالة احصائية بين المتغيرات المفسرة والمتغير التابع لهذا النموذج.

فيما يخص المعنوية الجزئية للمعلمات المرتبطة بمتغيري (مجلس الإدارة مسؤولياته ومهامه والعناصر المتعلقة به) (**X1**) و (المراقبة الداخلية والتدقيق) (**X5**) ظهرت دالة من الناحية الإحصائية حيث بلغت إحصائية ستودنت المرتبطة بالمعلمات سالفة الذكر على الترتيب ($\mathbf{T_{STAT} = 2.64}$ ؛ **2.22**) وهي دالة من الناحية الاحصائية أكبر من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى المعنوية (5%) وهذا لأن القيمة الاحتمالية (**SIG**) الخاصة بها تساوي (0.01 ؛ 0.03) أي أننا قبلنا الفرضية البديلة لاختبار ستودنت والتي تنص على معنوية المعلمات المرتبطة بهذه الأخير؛ فيما يخص المعلمات المرتبطة بباقي المتغيرات المفسرة فلم تكن لها دلالة من الناحية الاحصائية حيث أن القيمة الاحتمالية الاحصائية ستودنت بالنسبة لهذه المعلمات كلها أكبر من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي تم قبول الفرضية الصفرية لاختبار ستودنت والتي تنص على عدم معنوية المعلمات المرتبطة بالمتغيرات (**X4; X2; X3**).

4.6.4 اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء والتعدد الخطي:

بالنظر إلى الملحق رقم (1) أيضا فيظهر أن معامل التضخم (**VTF**) بالنسبة لكل المعلمات المقدرة في النموذج محصورة بين (1.92 ؛ 2.58) وهي تقل عن (10) كما أن قيم اختبار درجة التساهل (**Tolerance**) أكبر من (0.05) أين تراوحت بين (0.38 ؛ 0.52) للأبعاد الخمسة وهذا الأخير يعد مؤشرا على عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة كما يظهر من خلال (**DW=1.46**) وهي قريبة من القيمة (2) وتقع في منطقة القبول (ما بين 1.38 و 2.62) أي عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء والأمر الذي يؤكده الشكلين الموضح في الملحق رقم (1) والخاص بشكل التوزيع الطبيعي لبواقي تقدير نموذج الدراسة.

بناء على نتائج التحليل الاحصائي والاقتصادي لنموذج الدراسة والتي تؤكد كفاءة وجودة النموذج المقدر من الناحيتين الاحصائية والقياسية يمكن أن نرفض الفرضية الرئيسية جزئيا تنص على عدم وجود أي أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى المعنوية ($\boldsymbol{\alpha}$**<0.05**) للحوكمة المصرفية على الأداء المالي للبنوك الإسلامية العاملة في الجزائر؛ أي قبول بعض الفرضيات الجزئية المكونة لها دون غيرها؛ رفض الفرضيات الفرعية الأولى والخامسة وذلك على اعتبار أن المعلمة المرتبطة بالبعدين الأول والخامس (مجلس الإدارة مسؤولياته؛ المراقبة الداخلية والتدقيق) دالة

من الناحية الاحصائية كما تشير الاشارة المرتبطة بهذه المعلمة الى الأثر الايجابي لهاذين البعدين على الأداء المالي في البنوك محل الدراسة، قبول الفرضيات الفرعية الثانية، الثالثة والرابعة وذلك على اعتبار أن المعلمات المرتبطة بهذه الابعاد غير دالة من الناحية الاحصائية .

5.الخاتمة:

ومن خلال هذه الدراسة توصلنا إلى أن الحوكمة المصرفية هي تلك الاجراءات التي تنظم العلاقة بين مجلس الادارة وباقي الأطراف ذوي المصلحة وتحمي مصالحهم، كما تهدف إلى تحقيق الأهداف المسطرة من قبل البنك مسبقا، وأن الحوكمة في البنوك الإسلامية هي الطريقة التي تسيير بها البنوك الاسلامية إدارة رشيدة وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية بما يضمن المعاملة العادلة لجميع الأطراف ذات الصلة بها، وحماية لحقوقهم، وتحقيق الشفافية والافصاح في التقارير المالية مما يضمن الاستمرارية والبقاء وبالتالي المساهمة في تنمية الاقتصاد والمجتمع.

وأن الأداء المالي في البنك سواء التقليدي أو الاسلامي هو التعرف على مدى مقدرته على تحقيق الأهداف المخططة بتكاليف أقل محققا بذلك ربحا كبيرا مكتسبا لحصة في السوق ومنه الاستمرارية والبقاء.

كما توصلنا إلى أن تطبيق الحوكمة المصرفية في البنوك الاسلامية العاملة في الجزائر له تأثير جزئي على أدائها المالي؛ إذ أن لمجلس الادارة والمهام المنوطة به من خلال مختلف الفقرات المكونة له تأثير على الأداء، كذلك بالنسبة لبعد الرقابة والتدقيق له أثر إيجابي على الأداء المالي لهذه البنوك، أما الافصاح والشفافية والمعاملة المتساوية للمساهمين وكدا دور أصحاب المصالح فليس لها تأثير على الأداء المالي للبنوك الاسلامية الجزائرية.

نوصي من خلال هذه الدراسة بضرورة تأهيل وتكوين العاملين في هذه البنوك، إعطاء الأهمية لتطبيق الحوكمة المصرفية في هذه البنوك بفعالية أكثر.

5. .قائمة المراجع:

1. علاء فرحات طالب وايمان شيحان الشهداني. (2011). **الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف**. عمان: دار الصفاء للنشر.
2. محمد محمود الخطيب. (2010). **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات**. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع.
3. مصطفى سليمان محمد. (2006). **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري**. مصر: الدار الجامعية.
4. عبد الوهاب دادان، و رشيد حفصي. (2014). **تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام التحليل العاملي التمييزي (AFD)خلال الفترة(2006-2011)**. مجلة الواحات للبحوث والدراسات ، المجلد 07 (02).
5. فتيحة بوهروين، و نور الدين زعبيط. (ديسمبر, 2014). **الرقابة الشرعية على أعمال المصارف الاسلامية -دراسة ميدانية لهيئة الرقابة الشرعية ببنك الإثمار البحريني-**. مجلة العلوم الإنسانية.
6. م.م سعد الله محمد عبيد النعيمي. (2017). **تقييم أداء المصارف باستخدام نموذج PATROL - دراسة تحليلية لعينة من المصارف الأهلية العراقية-**. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، المجلد3.
7. بن ثابت علال وعبيدي نعيمة، **الحوكمة المصرفية في البنوك الاسلامية، مداخلة مقدمة ضمن يوم دراسي بعنوان: التمويل الاسلامي واقع وتحديات، يوم 2010/12/09**، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الأغواط.

8. Diane Blankenship, 2009, **Applied Research and Evaluation Methods in Recreation**, Human Kinetics, Without Edit, USA.
9. Robert Groves et al, 2009, **Survey Methodology**, John Wiley & Sons, 2nd Edition, New Jersey.
10. Basel Committee on Banking Supervision .(2010) .**Principles For Enhancing Corporate Governance**, bank for international settlements.

2. الملاحق.

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Change Statistics R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	Durbin-Watson
1	.714[a]	0.509	0.459	0.33439	0.509	10.178	5	49	0.000	1.461

a. Predictors: (Constant), x5, x2, x1, x4, x3

b. Dependent Variable: y

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	5.690	5	1.138	10.178	.000[b]
	Residual	5.479	49	0.112		
	Total	**11.169**	**54**			

a. Dependent Variable: y

b. Predictors: (Constant), x5, x2, x1, x4, x3

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients B	Unstandardized Coefficients Std. Error	Standardized Coefficients Beta	t	Sig.	Collinearity Statistics Tolerance	VIF
1	(Constant)	1.250	0.388		3.221	0.002		
	x1	0.330	0.125	0.367	2.646	0.011	0.520	1.924
	x2	-0.019	0.091	-0.029	-0.208	0.836	0.498	2.006
	x3	0.034	0.121	0.045	0.283	0.779	0.387	2.581
	x4	0.107	0.108	0.139	0.995	0.324	0.513	1.951
	x5	0.234	0.105	0.325	2.221	0.031	0.468	2.137

a. Dependent Variable: y